

Distr.: General
12 August 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الاستقرار وإعادة العمل بالنظام الدستوري في غينيا - بيساو

أولا - مقدمة

١ - يتضمن هذا التقرير المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٢٠٣ (٢٠١٥) تقييما للتقدم الذي أحرزته غينيا - بيساو في تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة العمل بالنظام الدستوري. وترد أيضا فيه، عملا بنفس القرار، توصيات بشأن استمرار فرض نظام الجزاءات في بيئة ما بعد الانتخابات، وذلك انسجاما مع الفقرة ١٢ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

٢ - وقد أجرت إدارة الشؤون السياسية بالأمانة العامة تقييما، بالتشاور مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، من ٢٢ حزيران/يونيه إلى ٢١ تموز/يوليه ٢٠١٥. وأجريَتْ مشاورات مع الرئيس ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والقادة العسكريين ورئيس المجلس الوطني ورئيس المحكمة العليا، وكذلك مع ممثلين عن الاتحاد الروسي وإسبانيا وأنغولا والبرازيل (رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام) والبرتغال والسنغال والصين وغينيا - بيساو وفرنسا والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنظمات المجتمع المدني (رابطة حقوق الإنسان في غينيا - بيساو، وجمعية الشباب من أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، ولجنة العدالة والسلام، ومنهاج العمل السياسي للمرأة. كما جرت مقابلة بعض الأفراد الذين أدرجت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا بيساو أسماءهم في القائمة لاستمزاج آرائهم بشأن الجزاءات المطبقة عليهم.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٥.

140815 140815 15-13006 (A)







ثانيا – النتائج الرئيسية

٣ – شكلت جزاءات الأمم المتحدة، التي اعتُمدت بعد شهر واحد من الانقلاب في غينيا – بيساو في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٢، رداً سريعا وحازما من مجلس الأمن لمنع نشوب التراعات. واليوم، وبعد ثلاث سنوات، ما زال نظام الجزاءات يشمل بتأثيره الأفراد الـ ١١ المدرجة أسماؤهم في القائمة وله تأثير رادع على المعطلين السياسيين المحتملين الآخرين. ومع أن حظر السفر قد لا يكون جرى إنفاذه بالكامل، فإنه زاد من صعوبة السفر في المنطقة للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة لأغراض الحصول على دعم من أجل القيام بانقلاب آخر.

٤ – وعلاوة على ذلك، كان للجزاءات تأثير نفسي وواصم على الأفراد المدرجين في القائمة، لأنها أعربت عن ازدراء المجتمع الدولي بالأعمال غير الدستورية التي قاموا بها في سياق الانقلاب. إن الإبقاء على نظام الجزاءات هو مؤشر على التزام مستمر من جانب مجلس الأمن بتشجيع سيادة القانون وجهود مكافحة الإفلات من العقاب. وتُعتبر جزاءات الأمم المتحدة على نطاق واسع بأنها التدبير الجدي الوحيد لمحاسبة قادة الانقلاب على أعمالهم.

٥ – وما برحت غينيا – بيساو تحرز تقدما منذ اعتماد نظام الجزاءات. وفي البلد اليوم حكومة شرعية وكفء وجامعة وديمقراطية حملت معها فترة من التفاؤل والأمل. وقد أبدت الحكومة الإرادة السياسية اللازمة لتطبيق العديد من الإصلاحات الضرورية في قطاعات الدفاع والأمن والقضاء، وهي لا تزال تحظى بدعم المجتمع الدولي[1].

٦ – ومع أن غينيا – بيساو تسير على طريق التعافي، لا يمكن للجهات الفاعلة، وطنية كانت أو دولية، أن تتقاعس عن أداء دورها. وكما أوضحت في تقريري الصادر في ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ (S/2015/37)، فإن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار لم تُستأصَل، كما لا تزال إعادة العمل بالنظام الدستوري منذ انتخابات عام ٢٠١٤ هشة

---

(١) عدل مجلس الأمن بموجب قراره ٢٢٠٣ (٢٠١٥) موضوع تركيز مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومدد ولايته حتى ٢٩ شباط/فبراير ٢٠١٦. وتعهدت الجهات المانحة بتقديم ١,٢ بليون دولار في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الدوليين لغينيا – بيساو الذي عقد في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل، دعما للخطة الاستراتيجية والتنفيذية للحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وقد أبطل الاتحاد الأوروبي العمل بالتدابير المفروضة بموجب المادة ٩٦ من اتفاق كوتونو التي كانت قد حدت من معونته إلى البلد بعد محاولة الانقلاب في نيسان/أبريل ٢٠١٢، بينما مددت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية في غينيا – بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

وينبغي المضي قدما بها. وإضافة إلى هذه الأسباب الجذرية، فإن قدرات السلطات المنتخبة، وبخاصة الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني، على العمل معاً بشكلٍ بنّاء لا تزال تحتاج إلى دعم إقليمي ودولي وثيق ومطرد.

٧ - ولهذه الأسباب، ستظل غينيا - بيساو تستفيد من الدعم المقدم من مجلس الأمن من أجل ردع أي معطلين محتملين من داخل القوات المسلحة أو خارجها، قد يودون عرقلة أو تقويض عملية الإصلاح الواردة في الخطة الاستراتيجية والتنفيذية للحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠.

٨ - ولا يزال نظام الجزاءات الحالي ذا صلة بالوضع في غينيا - بيساو. فالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) يبعث برسالة لا لبس فيها إلى جميع الفرقاء السياسيين مفادها أن إطار الجزاءات المطلوبة قائم كي يتيح للمجلس اتخاذ إجراءات ضد أي جهة سياسية معطِّلة. فمعايير الإدراج في القائمة المحددة في الفقرة ٦ من القرار تتيح للجنة الجزاءات اتخاذ إجراء ضد أي شخص يقوض النظام الدستوري والاستقرار أو سيادة القانون ويحد من سيادة السلطة المدنية أو يدعم الإفلات من العقاب في غينيا - بيساو.

٩ - وبغية مساعدة مجلس الأمن واللجنة في عملهما وإرسال إشارة واضحة مفادها أن المجلس ما زال في المرصاد لمن قد يسعون إلى تهديد الاستقرار والنظام الدستوري في البلد، قد يرغب المجلس في أن ينظر في إنشاء فريق خبراء مكون من شخصين، وأن يقوم بالخطوات اللازمة لاستعراض الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة تمهيدا للوقوف على ما إذا كانوا ما زالوا مستوفين معايير الإدراج في القائمة، وأن يضع معايير مرجعية واضحة من أجل رفع الجزاءات.

ثالثا - الجزاءات في غينيا - بيساو

١٠ - في ١٨ أيار/مايو، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) الذي فرض حظرا للسفر على خمسة من كبار الضباط العسكريين من ”القيادة العسكرية“ الذين قاموا بالانقلاب الذي وقع في الشهر السابق (إبراهيما كامارا وأنطونيو إنجاي و إستيفاو نا مينا ودابا ناوالنا ومامادو توريه). وسبقت اتخاذَ هذا القرار مباشرة إدانةُ الانقلاب من قبل المجلس في اليوم التالي لوقوع الانقلاب وصدر بيان رئاسي في ٢١ نيسان/أبريل طالب فيه المجلس بإعادة العمل فورا بالنظام الدستوري، وعودة الحكومة الشرعية واستئناف العملية الانتخابية التي بدأت في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٢ (S/PRST/2012/15). وبعد شهرين، في ١٨ تموز/يوليه، وافقت اللجنة على إدراج ستة أفراد إضافيين (سنها كلوسي وكراهما دانفا

وإدريسا دجالو وتشيبا نا بيدون وتشام نا مان وجوليو نهاتي)، جميعهم أعضاء في ''القيادة العسكرية''. وفي ٤ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤، أصدرت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بموجب اتفاق أبرمته اللجنة مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في آذار/مارس ٢٠١٤، نشرات خاصة مشتركة تتعلق بجميع الأفراد المدرجين في القائمة وعددهم ١١ فردا.

١١ - وكان اعتماد نظام الجزاءات سريعا وحازما إلى حد كبير، وإن كان الشركاء الإقليميون والدوليون (وهم جميعهم ملتزمون بسياسة عدم التسامح إطلاقا مع الانقلابات) قاربوا الأزمة من منظورات مختلفة وناقشوا مسارات عمل مختلفة. ورغم هذه الاختلافات، برزت خطوط عريضة مشتركة إزاء هذه الأزمة شملت بذل جهود الوساطة التي يتبعها فرضٌ قصير لجزاءات محددة الهدف من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونشر وحدة من القوة الاحتياطية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو. وفرض الاتحاد الأوروبي، الشريك الإنمائي الرئيسي في البلد، إجراءات حظر السفر وتجميد الأصول على عدة أفراد. وعلّق الاتحاد الأفريقي ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والمنظمة الدولية للفرنكوفونية أنشطتها في غينيا - بيساو. وعلق مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي العمليات الإنمائية في البلد إلى حين إعادة إرساء النظام الدستوري. وفي السنوات الثلاث التالية، ظلت مواءمة الجهود بين الشركاء الإقليميين والدوليين الرئيسيين، بما في ذلك مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي موضوعا تكرر التطرق إليه.

١٢ - وإزاء هذا الوضع، وقّعت ''القيادة العسكرية'' و ٢٥ من الأحزاب السياسية في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٢ اتفاقا سياسيا توسطت في التوصل إليه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فتح الباب أمام ترتيبات انتقالية هشة وزرع الشقاق في صفوف الجهات الفاعلة الدولية لدعم غينيا - بيساو. بيد أن استبعاد أكبر الأحزاب السياسية في البلد، أي الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، أثار مسائل خطيرة فيما يتعلق بشرعية العملية الانتقالية، واعتبرها البعض غير ممتثلة للقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢). ولم يتحسَّن المشهد السياسي للمرحلة الانتقالية سوى بعد ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، عندما وقع هذا الحزب وحلفاؤه السياسيون ميثاق المرحلة الانتقالية السياسية والاتفاق السياسي. وفي الشهور التالية، وافق الفرقاء الرئيسيون على وضع الترتيبات اللازمة للفترة المتبقية من المرحلة الانتقالية، بما في ذلك اعتماد ميثاق انتقالي سياسي توافقي جديد، فضلا عن خريطة طريق للمرحلة

الانتقالية وتعيين حكومة انتقالية جديدة أكثر شمولا، وقيادة جديدة للجنة الانتخابية الوطنية وإجراء الانتخابات.

١٣ - وأدلى شعب غينيا - بيساو بصوته في الانتخابات الرئاسية والتشريعية في ١٣ نيسان/أبريل و ١٨ أيار/مايو ٢٠١٤. ورغم حوادث الترهيب السياسي والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترة السابقة للانتخابات، نجح إجراء هذه الانتخابات وأعقبها هدوء نسبي شكَّل محطة رئيسية لإعادة العمل بالنظام الدستوري. وينتمي الرئيس هوسيه ماريو فاز ورئيس الوزراء دومينغوس سيمويس بيريرا إلى الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي الذي حافظ على الأغلبية في المجلس الوطني بحصوله على ٥٧ مقعدا من المقاعد الـ ١٠٢.

١٤ - ومن الصعب عزل مساهمة جزاءات الأمم المتحدة عن عملية إعادة العمل بالنظام الدستوري. فمن جهة، يبدو أن لها أثرا محدودا على جميع أعضاء ''القيادة العسكرية''. ففي المراحل الأولى من المرحلة الانتقالية، لم تمتنع ''القيادة العسكرية'' عن التخلي عن مناصبها في السلطة فحسب، بل واصلت أيضا القوات المسلحة إقحام نفسها في الشؤون السياسية والقضائية للبلد. وبعد ذلك، ظهرت تقارير تفيد بأن بعض الأفراد المدرجين في القائمة تمكنوا من السفر إلى بلدان المنطقة. وظل الجنرال إنجاي والعديد من زملائه الضباط في مناصبهم طوال الفترة الانتقالية، بينما جرت ترقية ثمانية أشخاص خاضعين للجزاءات. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان لا يزال ستة من الأفراد الـ ١١ المدرجين في القائمة (إبراهيما كامارا وسانها كلوسي وتشام نا مان وإستيفاو نا مينا ودابا ناوالنا ومامادو توريه) يحتفظون بنفس المناصب التي كانوا يشغلونها داخل الجيش على إثر أحداث نيسان/أبريل ٢٠١٢.

١٥ - ومع ذلك، ومع أن تطبيق الحظر المفروض على السفر كان غير كامل، إلا أنه في المقابل لم يفتقد تماما للفعالية. فقد منع تطبيقُه على أعضاء ''القيادة العسكرية'' السفر بسهولة في المنطقة لغرض الحصول على الدعم. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وفي أعقاب تقارير عن سفر الجنرال إنجاي إلى كوت ديفوار ومالي عبر السنغال، كتب رئيس اللجنة رسالة إلى كل من السنغال وكوت ديفوار اللذين أكدا الانتهاك والتزما باتخاذ الخطوات اللازمة لتجنب حصول انتهاك آخر. وباستثناء العقيد إدريسا دجالو (الذي لا يزال في غامبيا)، زعم جميع الأفراد بأنهم سافروا لأسباب طبية كانت اللجنة ستمنح بشأنها استثناء لو كانوا قد طلبوا الاستفادة من الأحكام الواردة في الفقرة ٥ من القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

وحاول أحد الأشخاص المدرجين في القائمة السفر إلى بلد أوروبي للعلاج الطبي ولكنه لم يحصل على تأشيرة شينغين لدخول أوروبا.

١٦ - وعلاوة على ذلك، تجاوز تأثير الجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة على الأفراد الـ ١١ المدرجين في القائمة الحد من حرية التنقل. فقد سافر العقيد إدريسا دجالو إلى غامبيا بعد ترشيحه لمنصب سفير في ذلك البلد من قبل الحكومة الانتقالية، ولكن وثائق تفويضه لم تستلم رغم أنه لا يزال في البلد. وفي مرحلة مفصلية من إعادة العمل بالنظام الدستوري، استُخدم حظر السفر لحرمان بعض الأفراد المدرجين في القائمة من الترشح في انتخابات عام ٢٠١٤. وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، واستجابة للضغط على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إصلاح قطاع الدفاع والأمن، أصدر الرئيس مرسوما رئاسيا أقال فيه الجنرال إنجاي من منصبه كرئيس لهيئة الأركان العامة للقوات المسلحة. واتخذت الحكومة أيضا خطوات أخرى تتعلق بإصلاح قطاع الأمن، ولا سيما الخطة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني التي أطلقها وزير الدفاع في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

١٧ - وكان لجزاءات الأمم المتحدة أيضا آثار نفسية كبيرة على الأفراد المستهدفين الذي أفادوا بأنهم شعروا بأنهم منبوذون ووصفوا التدابير المهنية والشخصية المتخذة في حقهم بأنها وصمة عار في سجلهم الشخصي. وأصدر الجنرال إنجاي على سبيل المثال عدة بيانات عامة عن الذل الذي سيشعر به لو جرى اعتراضه إن هو حاول السفر.

١٨ - وفي حين أن العديد من الأفراد المدرجين في القائمة ظلوا في منصبهم في القوات المسلحة، فإن وضعهم كأشخاص خاضعين للجزاءات استبعدهم من حضور الاحتفالات والدورات والحفلات والمناسبات الأخرى في معظم السفارات في غينيا - بيساو. ووفقا لما ذكره محاورٍ من المجتمع المدني أجريت معهم مقابلات، عانى أحد الخاضعين للجزاءات من آثار سلبية متعددة في أعقاب فرض الجزاءات عليه. فقد جاء على لسانه أنه فقد أصدقاءه و لم يعد قادرا على الحصول على شهادة الدكتوراه وفقد عقد إيجار دارته.

١٩ - وبحلول عام ٢٠١٤، بات الأفراد الخاضعون للجزاءات منهكين وبدأوا ينظرون في إمكانية مغادرة القوات المسلحة - وهو ما يعزى إلى الأثر الناجم عن الجزاءات المحددة الهدف والضغوط الدولية.

٢٠ - ومن منظور شعب غينيا - بيساو، تمثل أيضا جزاءات الأمم المتحدة أيضا دعم مجلس الأمن لسيادة القانون ولجهود مكافحة الإفلات من العقاب. وهي تُعتبر على نطاق واسع المقياس الجدي الوحيد لمحاسبة قادة الانقلاب على تصرفاتهم. وباستثناء الجزاءات المفروضة على الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، لم ير المواطنون العاديون بعد أن مرتكبي الانقلاب

ومرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان يواجهون عواقب وخيمة. ولذلك، ينظر الجمهور إلى جزاءات الأمم المتحدة باعتبارها تشكل تدبيرا هاما من تدابير المساءلة التي تدعم عملية المصالحة عموما.

رابعا - التقدم المحرز نحو تحقيق الاستقرار في البلد وإعادة العمل بالنظام الدستوري

٢١ - منذ انتخابات نيسان/أبريل - أيار/مايو ٢٠١٤ حققت غينيا - بيساو تقدما مطردا في إعادة إرساء النظام الدستوري، وخطت خطواتها الأولى نحو العمليات العسيرة في مجالي إصلاح قطاع الأمن والعدالة. وفي عام ٢٠١٤، شمل هذا التقدم إطلاق الخطة الوطنية لإصلاح القطاع الأمني وإنشاء لجنة للتسريح؛ واعتماد الحكومة خطة للأولويات؛ وتعيين مفتش عام لمكافحة الفساد؛ وإعادة تفعيل اللجنة المخصصة لمراجعة الدستور، وإقالة الجنرال إنجاي وإجراء تغييرات أخرى على مستوى القيادة العسكرية العليا؛ وإجراء تغييرات في وزارة العدل، وتعيين مدع عام جديد، وتعيين قائد جديد للشرطة.

٢٢ - ويعتبر الجمهور والمجتمع الدولي أن ما عزز جهود الإصلاح هذه هو إصدار مرسوم القانون الذي عدل قانون إنشاء صندوق للمعاشات التقاعدية للقوات المسلحة والمؤسسات الأمنية عندما تسلم أعضاء اللجنة المخصصة لمراجعة الدستور مناصبهم في شباط/فبراير ٢٠١٥، وعندما جرى توقيف وزير الدولة للتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في إطار التحقيق في إصدار غير مشروع لجوازات السفر خلال الفترة الانتقالية. ووسط تلك البوادر المشجعة، تعهدت الجهات المانحة الدولية بمبلغ ١,٢ بليون دولار في اجتماع المائدة المستديرة للشركاء الدوليين لغينيا - بيساو المعقود في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٥ دعماً لرؤية واستراتيجية الحكومة وخطتها الاستراتيجية والتنفيذية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥.

٢٣ - ورغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال غينيا - بيساو عند مفترق طرق. وكما ورد في تقييمي الاستراتيجي (S/2015/37)، فإن إمكانية الانزلاق مجددا إلى عدم الاستقرار وإلى وضع غير دستوري لا تزال مرتفعة ما دام لم يجر التصدي بعد لأسبابها الجذرية. وتكمن هذه الأسباب في وجود علاقة متشابكة بين أربعة عوامل رئيسية هي: الديناميات السياسية العسكرية؛ وعدم فعالية مؤسسات الدولة وانعدام سيادة القانون؛ والفقر والحرمان من الحصول على الخدمات الأساسية (ولا سيما لدى النساء والشباب)؛ والإفلات

من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان. وحتى بدعم دولي واسع، سيستغرق الأمر بعض الوقت كي يتغلب البلد على تلك التحديات كبيرة.

٢٤ - وإضافة إلى الأسباب الجذرية الهيكلية لعدم الاستقرار، لا تزال قدرة السلطات المنتخبة على العمل معا أحد الشواغل الرئيسية. فعلى سبيل المثال، تعيَّن خلال التقييم على الشركاء الثنائيين الرئيسيين الإقليميين والدوليين بذل جهود دبلوماسية فعالة للمساعدة على نزع فتيل حالات التوتر بين الرئيس ورئيس الوزراء بلغت ذروتها في اقتراح طرح الثقة بالحكومة على التصويت الذي اعتمد بالإجماع من قبل المجلس الوطني في ٢٥ حزيران/يونيه.

٢٥ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أبلغتُ المجلس بأن الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني أبدوا آراء متسقة بشأن الأولويات الرئيسية في البلد ورؤيتهم للمستقبل. وسيتطلب تنفيذ خطة أولويات الحكومة توخي السلطات المنتخّبة بالتوافق وتحليها بمزايا رجال الدولة من أجل تطويع المقاومة المتوقَّعة للتغيير.

٢٦ - وسيكون من الضروري إقامة علاقة تعاون بين السلطات المنتخبة لتوجيه البلد وسط شعور بهدف مشترك في اتخاذ القرارات اللازمة في عمليات الإصلاح. إن أي انهيار للتوافق السياسي داخل الحكومة أو تفاقم حدة التوترات بين الزعماء السياسيين الرئيسيين، يمكن أن يعرقل جهود الإصلاح الأساسية ويزيد من إمكانية التدخل العسكري في شؤون الحكومة أو، في أسوأ الأحوال، حصول انقلاب.

خامسا - توصيات بشأن استمرار فرض جزاءات الأمم المتحدة

٢٧ - إن عملية بناء الدولة في غينيا - بيساو هي في مراحلها الأولية. فالبلد يواجه مستويات حادة من الفقر وضعفا في العقد الاجتماعي. ومنذ الاستقلال في عام ١٩٧٤، لم تنه أي حكومة فترة ولايتها. لقد اقترن عدم الاستقرار السياسي بتكرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاغتيالات بدوافع سياسية، والخطف وحالات التعذيب، والاعتقالات التعسفية، واحتجاز المعارضين السياسيين وممثلي المجتمع المدني، وفرض قيود على حرية التعبير والتجمع.

٢٨ - وبالنظر إلى هذا التاريخ، سواء من ناحية عدم استئصال الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار أو إعادة العمل الحديثة العهد بالنظام الدستوري، يتعين على مجلس الأمن توخي الحرص إزاء احتمال انتكاس الوضع. وحتى الآن، فإن نظام الجزاءات يشكل مثالا فريدا لمنع نشوب النزاعات. كما أن جزاءات الأمم المتحدة، المستكملة بأشكال أخرى من الدعم والضغط الدوليين، طُبقت عندما كان الوضع السياسي والأمني حرجا لا كارثيا. واعترافا

بالتقدم المشجع ولكن الهش المحرز في البلد، أعتقد أن المجلس قد يرغب في الإبقاء على نظام الجزاءات، لدعم تعزيز النظام الدستوري والاستقرار في غينيا - بيساو.

٢٩ - إن نظام الجزاءات على النحو المبين في القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) لا يزال ذا صلة بالسياق قيد النظر. والمعايير التي وضعها مجلس الأمن تسمح بالفعل للجنة بالتصرف ضد أي شخص يقوض النظام الدستوري أو الاستقرار أو سيادة القانون، ويحد من سيادة السلطة المدنية أو يدعم الإفلات من العقاب. وقد يرغب المجلس في الإبقاء على الأشخاص المدرجين حاليا في قائمة الجزاءات وتوجيه رسالة واضحة إلى الجميع في غينيا - بيساو مفادها أن نظام الجزاءات هذا ينطبق على جميع المتورطين بصرف النظر عن انتمائهم السياسي أو المؤسسي، وأن المجلس مستعد لاعتماد تدابير وجزاءات إضافية وإدراج أفراد آخرين، حسب وعند الاقتضاء.

٣٠ - ولكي يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات ضد مَن قد يقوضون قيام الدولة وعملية بناء السلام، قد يرغب المجلس في النظر في إنشاء فريق خبراء يتألف من شخصين. ويمكن لهذا الفريق أن يشجع التوعية في غينيا - بيساو بنظام الجزاءات. كما أن وجوده سيكون بمثابة إشارة للمعطلين السياسيين أن المجلس يرصد عن كثب التطورات المستجدة. وإذا قرر المجلس إنشاء فريق من هذا القبيل، يمكن أن تناط بالفريق ولاية تحديد الأشخاص الذين تنطبق عليهم معايير الإدراج في التدابير المحددة الهدف. كما يمكن للفريق إيلاء اهتمام بمن يعرقلون عملية الحوار الوطني والمصالحة، ويرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان ويعيقون عمليات إصلاح قطاعي الأمن والقضاء، ويقوضون عملية قيام الدولة وبناء السلام عن طريق الفساد والجريمة المنظمة، ويستولون على موارد البلد الطبيعية.

٣١ - إن التركيز على الفساد والموارد الطبيعية من جانب الفريق سيمثل عنصرا مكملا هاما للاستثمارات المالية الكبيرة التي قدمها وسيظل يقدمها الشركاء الدوليون. ويتبع مجلس الأمن هذه المقاربة في نظام الجزاءات المطبق في الصومال. فتقارير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا بشأن المسائل المالية والمتعلقة بالموارد كانت ذات فائدة عظيمة لحكومة الصومال الاتحادية وللجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا وللمجتمع الدولي على صعيد التصدي للفساد ولتحويل المعونة إلى جهات أخرى في الصومال.

٣٢ - إن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، ويمكن للمجلس أن ينظر في وضع معايير مرجعية واضحة من أجل رفع الجزاءات في غينيا - بيساو. وقد تشمل هذه المعايير إتمام عملية التسريح والتقاعد للأفراد العسكريين والأمنيين المعينين وتوطيد السيطرة المدنية على

القوات المسلحة؛ وإنجاز عملية الحوار والمصالحة الوطنية؛ وإنشاء قضاء قادر على التحقيق في الجرائم الخطيرة التي ارتكبت منذ عام ٢٠٠٩ ومحاكمة مرتكبيها. وسيكون فريق الخبراء المقترح أعلاه قادرا في شكل جيد على رصد التقدم المحرز في ضوء المعايير المحددة.

٣٣ - وفي الوقت المناسب، قد يرغب مجلس الأمن واللجنة في إعادة النظر في قائمة الجزاءات للتأكد مما إذا كان الأفراد الـ ١١ المدرجين في القائمة ما زالوا مستوفين معايير الإدراج فيها. إن اتباع هذه المقاربة مهم لمراعاة حقوق أي أفراد مدرجين في قوائم جزاءات الأمم المتحدة في الإجراءات القانونية الواجبة. إن فريق الخبراء المقترح أعلاه سيؤدي أيضا دورا مفيدا جدا في عملية استعراض من هذا القبيل، بوسائل منها إبلاغ الأفراد المدرجين بالسبل التي يمكن بها تقديم طلبات شطب أسمائهم من قائمة الجزاءات. كما أن هذا الاستعراض واحتمال رفع أسمائهم من قائمة الجزاءات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار قدرة القضاء الوطني على محاسبة المسؤولين عن الانقلاب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان.

٣٤ - قبل ثلاث سنوات، كانت غينيا - بيساو بلدا مقسما. أما اليوم، وفي ظل حكومة جامعة، فقد اتخذت مكانها اللائق على الساحة الدولية. إن استمرار اهتمام مجلس الأمن، بما في ذلك عن طريق اللجنة، لا يزال حيويا من أجل توطيد واحترام وصون النظام الدستوري والحكم الديمقراطي وتحقيق الاستقرار في غينيا - بيساو.